

## أزمة المديونية الدولية:

تحتاج الدول النامية رؤوس الأموال لتمويل التنمية فيها، وتلجأ للاستدانة من الدول ذات الفائض في رأس المال، باعتبار أن الاستدانة تزيد من النمو عبر قناة الادخار والاستثمار، على أن يتم تسديد الدين في شكل أقساط مع الفوائد، وقد أدى الارتفاع الكبير في خدمة المديونية خلال فترة السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي إلى وقوع العديد من الدول في أزمة المديونية .

### مفهوم الأزمة الدولية للمديونية:

غالباً ما تتجاوز الديون الخارجية الأرقام الفعلية للمديونية المستحقة على الدول بكثير ما تشير إليه البيانات الإحصائية التي تنشرها المصادر المحلية أو الدولية عن الديون الخارجية لبلد ما أو لمجموعة من البلدان .ففي الكثير من الحالات يوجد اختلاف سببه يعود إلى استبعاد بعض الديون، مثل ديون القطاع العسكري، الديون قصيرة الأجل والديون الخاصة غير المضمونة من قبل الحكومات، بالإضافة إلى عدم نشر الالتزامات المستحقة لصندوق النقد الدولي .

### 1-تعريف الاقتراض الخارجي:

نورد بعض التعاريف للاقتراض الخارجي:

**الدين الخارجي:** هي تلك المبالغ التي اقترضها اقتصاد قومي ما، والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة، وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع لعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها .ويكون الدفع إما عن طريق الحكومات الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها، أو عن طريق الهيئات العامة الرسمية الضامنة للالتزامات هؤلاء الأفراد والمؤسسات الخاصة.

**تعريف البنك الدولي عرفه على:** أنه الدين الذي تبلغ مدة استحقاقه الأصلية أو المحددة أكثر من سنة واحدة، وهو مستوجب لأفراد أو لهيئات من غير المقيمين ويسدد بعملات أجنبية أو بسلع وخدمات.

وعليه إن إجمالي الديون الخارجية في تاريخ معين يكون مساو إلى مبلغ الالتزامات التعاقدية الجارية التي تؤدي إلى تسديدات مقيمي بلد ما، تجاه غير المقيمين ، ويشمل حتمية تسديد أصل الديون مرفوقاً لفوائد أو من دونها، أو دفع الفوائد مع أو بدون تسديد مبلغ الأصل.

## 2.نشأة وتطور أزمة المديونية الدولية:

هناك علاقة وطيدة بين الاقتصاد الرأسمالي ومدى تطوره وظهور مشكلة الديون الدولية للدول النامية وقد مرت مشكلة المديونية الدولية بعدة مراحل نوجزها فيما يلي:

### • المرحلة الاولى: مرحلة الرأسمالية المنافسة (1780-188)

أخذت العلاقات السائدة خلال هذه الفترة تتم بين الدول الرأسمالية والدول النامية شكل معاملات سلعية، بحيث كانت الدول النامية تقوم بتصدير المواد الخام والسلع الزراعية للدول المتقدمة الرأسمالية، وتقوم الدول الرأسمالية المتقدمة بتصنيع المواد الخام وتحويلها إلى سلع نهائية ثم

تقوم الدول النامية باستيرادها من الدول المتقدمة الرأسمالية. وكانت الدول الرأسمالية في هذه الفترة تقوم باستنزاف الثروة الاقتصادية للدول النامية، وتستفيد من المزايا التنافسية للدول النامية في إنتاج المواد الخام والناجمة أساساً عن توافر هذه المواد بكثرة في الدول النامية وكذلك انخفاض الأجور في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة الرأسمالية. وخلال تلك الفترة لم تكن موازين مدفوعات الدول النامية تعاني من أية اختلالات هيكلية، وذلك بسبب تطبيق

قاعدة الذهب الدولية وما ينطوي عليها مدى وجود سعر صرف ثابت للعملة، كان يكفل القضاء على اختلال

قد يظهر في ميزان مدفوعات أية دولة، وبالتالي لم تظهر مشكلة الديون الدولية في تلك الفترة.

### • المرحلة الثانية: مرحلة الاحتكار التنافسي للرأسمالية وأزمة الديون الدولية:

في خلال هذه المرحلة بدأت الدول النامية تلجأ إلى الاستدانة من العالم الخارجي، حيث تراكمت رؤوس الأموال في الدول المتقدمة الرأسمالية وأخذت تلك الأموال المتراكمة تبحث عن الربح، ولجأت الدول النامية إلى الاستدانة من أجل تمويل مشروعات البنية الأساسية في الدول النامية.

وأخذت القروض في هذه المرحلة تتمثل في شكل قروض مصرفية وتجارية، حيث كان النشاط المصرفي يعاني من فوائض كبيرة من رؤوس الأموال تبحث عن الربح والتراكم.

### • المرحلة الثالثة: مرحلة الرأسمالية الاحتكارية وأزمة الديون الدولية:

ظهرت في هذه المرحلة أشكال جديدة من المديونية الدولية تمثلت في القروض الثنائية التي انتقلت من الدول الرأسمالية المتقدمة إلى الدول النامية، لذلك ظهرت الديون متعددة الأطراف التي انسابت من المنظمات الدولية مثل البنك الدولي والبنوك الإقليمية وهي منظمات تسيطر عليها الدول الرأسمالية، كانت كذلك الولايات المتحدة الأمريكية تمثل المصدر الرئيسي للقروض الثنائية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

## 3. أسباب اللجوء إلى التمويل الخارجي ( المديونية الدولية)

تظهر مبررات التمويل الدولي كنتيجة حتمية للعلاقات النقدية والمالية في الاقتصاد الدولي فيما يلي:

-يعتبر تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى الدول النامية إلى الوصول إليها، وهذا لأن الزيادة في معدلات النمو يوحدها التي تمكن هذه البلدان من تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

فالحاجة للاقتراض الخارجي تجد مبرراً الموضوعي بسد الفجوة القائمة بين الاحتياجات الاستثمارية المستهدفة والمدخرات القومية المتاحة. أي بين معدل الاستثمار المطلوب تحقيق و للوصول إلى معدل النمو المستهدف وبين معدل الادخار المحلي الذي يتحقق في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة. والذي يطلق عليه عادة اسم فجوة الموارد المحلية. في هذه الحالة فإن المجتمع يواجه ثلاثة خيارات لحل هذا التعارض:

- الخيار الأول هو أن يرضي المجتمع بمعدل أقل للنمو في حدود ما تسمح به موارده المحلية.
- الخيار الثاني هو أن يعمل المجتمع على تعبئة فوائضه الاقتصادية الكامنة في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي والذي تستحوذ عليه الطبقات والفئات الاجتماعية الغنية وذلك لكي يتمكن البلد من رفع معدل ادخاره المحلي.

•الخيار الثالث هو أن يلجأ المجتمع إلى مصادر التمويل الخارجي .فعندما يحدد المجتمع معدلا معيناً من النمو، فإن تحقيق هذا الهدف يستلزم معدلاً معيناً من الاستثمار، فإذا كانت الموارد المحلية للمجتمع غير كافية لتمويل الاستثمارات المطلوبة فإن المجتمع سيلجأ إلى مصادر التمويل الخارجي( القروض الخارجية، الاستثمارات الأجنبية، المساعدات ...الخ) والتي يفترض أن تقوم بدور مهم في تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- تنشأ الحاجة إلى التمويل الخارجي بسبب عدم كفاية الموارد الخارجية المتاحة التي تحصل عليها الدول نتيجة موازينها التجارية .فعندما تكون قيمة مستوردات بلد ما خلال فترة معينة تزيد عما أمكن تحقيقه من حصيلة النقد الأجنبي نتيجة صادراته خلال هذه الفترة لا بد وأن نشول عن طريق تدويل خارجي إضافي .وعادة ما يطلق على هذا العجز اسم فجوة التجارة الخارجية.

-نموذج الفجوتين وعوامل ظهور المديونية الدولية:

ظهرت على ساحة الفكر الاقتصادي بعض النماذج والأبحاث الرياضية التي حاولت أن تربط بين مشكلة نقص الموارد المحلية في هذه الدول وبين العجز الحادث في موازينها التجارية، ومن هذه النماذج نموذج الفجوتين، وهو أبسط النماذج وأكثرها دلالة في تبيان العلاقة بين هاتين المشكلتين .

إن الفكرة الأساسية في هذا النموذج بأن هناك علاقة وثيقة بين المدخرات المحلية ومستوى التمويل الخارجي .فكلما كان مستوى المدخرات المحلية ضئيلاً لقياس إلى مستوى الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل النمو المستهدف .زادت الحاجة إلى التمويل الخارجي، والعكس صحيح .إن الحاجة إلى التمويل الخارجي إذا تمت بهدف سد النقص في الادخار المحلي أو سد الفجوة الموجودة في الموارد المحلية المخصصة للاستثمار، أي أن الاستثمارات التي يقوم بها الاقتصاد الوطني خلال فترة معينة بشكل يزيد عما أمكن تدبيره من المدخرات المحلية، لا بد أن يتم عن طريق الاستعانة لتمويل خارجي.

وكذلك تحدث الحاجة إلى التمويل الخارجي لتمويل التجارة الخارجية الناتجة عن زيادة قيمة الواردات عن قيمة الصادرات خلال فترة معينة.

وطبقاً لنموذج الفجوتين فإنه إذا حدث وأن حدد المجتمع معدلاً معيناً للنمو في مدة مقبلة، وكانت إحدى الفجوتين أكبر من الأخرى، في تلك المدة، فإن الفجوة الأصغر لا بد وأن تتسع لكي تتساوى مع الفجوة الأكبر، وإلا عجز المجتمع عن تحقيق معدل النمو المستهدف.

وعليه يعود لعدة عوامل داخلية وأخرى خارجية:

-أهم العوامل قد تمثلت لارتفاعات الكبيرة والفجائية في أسعار نפט دول الأوبك في عامي 1973 1979 مما زاد من كلفة الإسترادات النفطية إلى خلق عجز كبير في ميزان مدفوعات البلدان النامية غير النفطية، وتفاقم التضخم في أسعار صادرات مما أدى إلى الحد منها فاضطرت للاستدانة خارجياً، غير أن الذي حدث في أوائل الثمانيات أن اقتصادات البلدان الصناعية المتقدمة قد تعرضت إلى انكماش ملموس في مستوى النشاط الاقتصادي فيها، مصحوب بارتفاعات شديدة في الأسعار، فانخفض طلبها على صادرات البلدان النامية، مما فاقم من العجز في موازين مدفوعاتها وضاعف من استدانتها خارجياً لمواجهة تلك العجز، كما ارتفعت أسعار الفائدة في أسواق المال في الأقطار الصناعية

المتقدمة إلى مسويات تاريخية لما زاد بدوره من خدمة الديون الأجنبية لمواجهة التزاماتها الخارجية.

-أما العوامل الداخلية التي ساهمت في تفاقم مشكلة الديون الأجنبية فقد تمثلت لسياسات المالية والنقدية التوسعية في

الأقطار النامية، مما نتج عنه معدلات تضخم مرتفعة، في وقت لم تجر فيه تعديلات مقابلة في معدلات الضرائب لمواجهة التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي، مما خلق عجز في المالية المحلية لها اضطرت الحكومات إلى تدويل داخلي من خلال اللجوء إلى الجهاز المصرفي خاصة منها البنوك المركزية التي يعني الاقتراض منها خلقا وتوسعا نقديا صافيا وتضخما كبيرا.

هذا في وقت حافظت فيه تلك الأقطار على أسعار صرف مبالغ فيها وغن حقيقية لنسبة لعملاتها في أسواق الصرف

العالمية، مما شجع على زيادة الإسترادات وتقليص الصادرات، وزيادة العجز في الموازين الحسابية من موازين المدفوعات وإلى هروب رؤوس الأموال على نطاق واسع، مما فاقم من المشاكل الداخلية والخارجية للبلدان النامية المقترضة خارجيا وزاد من أعباء خدمة ديونها بإضافة إلى عوامل أخرى داخلية كاعتماد على سعر صرف مبالغ فيه للعملة المحلية والذي كان من شأنه تحقيق عجز شبه دائم في ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع الاستئاد، ووجود اختلالات هيكلية تراكمت نتيجة لإتباع سياسات تجارية ومالية ونقدية غير صحيحة تعتمد لدرجة الأولى على قرارات إدارية خاطئة لا تخضع للمسائلة والمحاسبة في ظل غياب تمثيل ديمقراطي لمختلف التجمعات الاقتصادية المنتجة.

#### 4. مؤشرات المديونية الدولية:

تختلف شروط الاقتراض من حيث مصدر القرض، فالديون من المصادر الرسمية لا تغالي عند فرض الشروط على الدول المقترضة، في حين تحاول المصادر التجارية والخاصة فرض شروط عند الاقتراض كأسعار الفائدة المرتفعة أو عنصر المنحة المنخفضة أو مدة السماح والاستحقاق القصيرة، وتشكل استخدام هذا التصرف من المصادر الأخيرة في محاولة لتجنب المخاطر المالية التي قد تواجهها عند اقتراض الدول النامية. وقد اتخذت المنظمات الدولية والخبراء مؤشرات أو مقاييس حجم الأعباء ومدى خطورتها على الدول المثقلة الديون من جهة وعلى المصادر السابقة التي تمنح الديون. ورغم أن مؤشرات عبء الديون ما تزال تختلف من دولة إلى أخرى، فالدول ذات الاقتصاديات والصادرات سريعة النمو يحتمل أن تكون أكثر قدرة على تحمل مستويات دين أعلى.

ويصنف البنك الدولي الدول بحسب مستوى مديونيتها لغرض تطوير استراتيجيات لإدارة الدين، ففي بعض الحالات فإن الدول الأكثر مديونية ربما تكون مؤهلة للإعفاء من الدين حسب برنامج خاص، مثل مبادرات الدول الفقيرة المرتفعة المديونية أو

ربما تلجأ الدول المدينة إلى نادي باريس (تسوية الديون الرسمية) و نادي لندن (تسوية الديون غير الرسمية) لإعادة التفاوض في التزاماتها تجاه الدائنين من القطاع العام والخاص. وفيما يأتي المؤشرات المعتمدة عند قياس عبء المديونية مستخدمين الرموز للدلالة عليها وهي:

#### - مؤشرات القدرة على الدفع :

وتعكس مدى متانة واستقرار الاقتصاد القومي فضلا عن قدرته على الاقتراض، وتتضمن المؤشرات الآتية:

#### أ. نسبة القروض الخارجية إلى إجمالي الناتج القومي: $DOD/GNP$

يشير هذا المؤشر إلى نسبة ما يفتطعه المقرضون من إجمالي الناتج القومي إذ يعد الأخير المصب الرئيس لكل النشاطات التي تجري في الدولة.

#### ب نسبة القروض الخارجية إلى عوائد الصادرات: $DOD/XGS$

اعتمد هذا المؤشر على أساس أن حصيلة الدول من صادراتها السلعية والخدمية هي المصدر الرئيس للنقد الأجنبي،

ويعبر هذا المؤشر عن حالة تردي الجدارة الائتمانية للدول المقترضة وفي الوقت نفسه يعطي صورة واضحة في صادراتها، وأن الارتفاع في هذا المؤشر تعني هبوط في مؤشر القدرة على الدفع.

#### - مؤشرات السيولة :

هذه المؤشرات تعكس مدى كفاية الصادرات والناتج القومي والاحتياطات الخارجية للاقتصاد القومي لتغطية التزاماته الخارجية خاصة فيما يتعلق بتسديد قيمة الإسترادات وخدمة القروض الخارجية، وعادة ما تضم مؤشرات السيولة ما يأتي:

#### أ. معدل خدمة القروض الخارجية إلى الصادرات من السلع والخدمات

#### $TDS/XGS$ :

وهو مقياس بسيط لا يحتاج إلى تعقيد ، ويحسب العلاقة التالية:

معدل خدمة القرض = (الفوائد + الأقساط) / حصيلة الصادرات

#### ب. نسبة خدمة القروض إلى إجمالي الناتج القومي: $TDS/GNP$

تشكل هذه النسبة إلى زيادة الاقتطاعات الحقيقية من مؤشر حقيقي ينعكس في حالة تصاعده سلبي على الاقتصاد القومي للدولة، وعندما تصل النسبة إلى % 40 تدخل المديونية مشكل الخطر.

#### ج. نسبة الاحتياطات الدولية إلى القروض الخارجية القائمة والمسحوبة: $RES/DOD$

إن حجم الاحتياطات الدولية في الدولة هي دالة في مستوى الدخل القومي لتلك الدولة، إن ارتفاع هذه النسبة يدل على قدرة وقوة موقف السيولة الخارجية للدولة ومن ثم طاقتها على مواجهة الأعباء المتراكمة بسبب زيادة السح وبات من القروض والعكس صحيح.

#### - مؤشرات المخاطر السياسية والاجتماعية :

تعكس هذه المؤشرات مدى الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول، وفي الكثير من الأحيان تجبر هذه المخاطر الدول التي تسعى إلى تحقيق التنمية لشعوبها لتحول إلى اختبارات وإرادات الشركات المتعددة الجنسية وتفتح أسواقها بلا ضبط أو ربط.

#### **5. المبادئ الأساسية للتسيير الامثل للديون الخارجية لحل أزمة المديونية.**

هناك عدد من المبادئ الأساسية لتوفير إدارة جيدة للدين الخارجي منها تحديد الوظائف على مستوى الإدارة العليا أو رسم السياسات والأهداف من حيث وضع الاستراتيجيات ومن حيث التنظيم وتوفير الموارد للقيام بالمهام المنوطة بالإدارة.

كما أن القرارات السليمة لأبد أن تركز على البيانات الدقيقة والمعلومات الصحيحة وعلى معرفة البيئة الاقتصادية التي تتعامل معها. وكذلك فإن السياسات الاقتصادية الفعالة تركز على معرفة وضع الاقتصاد المعني والأدوات المتاحة لوضع السياسة.

فمتابعة تطور التغيرات الاقتصادية الكلية مثل ميزان المدفوعات والميزانية العامة والنمو والبطالة والتضخم لها أهمية كبيرة في تحديد نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، فعلى سبيل المثال فإن مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات التي تتحدد بسعر فائدة على الدين الخارجي ومعدل ندو الصادرات وفجوة الموارد نشكّن الاستفادة منها في مراقبة تطور المديونية الخارجية ومدى قدرة الاقتصاد على تحملها.

#### **-الفائض في الميزان التجاري :**

مهما يكن نوع التمويل الخارجي، فإن وفاء الدولة لالتزاماتها تجاه هذا التمويل أي الوفاء بأقساط الديون والفوائد وخدمة هذه الأقساط في وقتها المحدد يتطلب وجود فائض في الميزان التجاري للدولة المعينة. ولهذا يجب أن تلعب سياسة الاقتراض الأجنبي دورا هاما في تحقيق هذا الفائض، عن طريق مساهمتها في ندو وزيادة الصادرات وتخفيض الواردات.

#### **-الهيكل التركيبي للديون الخارجية :**

من أجل التسيير الجيد والفعال للمديونية نرب على المقترضين أن نزدد طبيعة الهيكل التركيبي للديون الخارجية، أي توزيع هذه القروض فيما بين القروض الرسمية الميسرة وبين القروض الصعبة المبرمة مع جهات الخاصة مثل الديون قصيرة الأجل، التي لا توجد فترة سماحها، وسعر فائدتها يكون مرتفعا، ومن المفروض أن يتحكم المسير الفعال في هيكله مناسبة للديون الخارجية.

#### **-تحديد مستوى أقصى للديون :**

تظهر فعالية التسيير الجيد في تحديد مستوى أقصى للديون الخارجية ومراعاة شروط القروض المتحصل عليها والتوفيق بين الأهداف الاقتصادية للتنمية والعجز المالي وتحديد الخط الأحمر الذي لا نشكّن تجاوزه في الاقتراض الخارجي.

إن الاعتماد على الاقتراض الخارجي يجب أن يبقى في حدود قدرة البلد على تسديد أصل الديون والفوائد خدمة الديون. وهذا يتطلب من المسؤولين عن إدارة الديون، وضع إستراتيجية استنادة مدروسة ومفصلة فيما يخص تحديد مستوى الدين القائم، وتركيب استحقاقاته، وتسلسل المدفوعات الخارجية.

#### **6. الحلول المقترحة لحل مشكلة المديونية:**

على الصعيد الدولي والتي اعتبرت بمثابة إجراءات مقترحة لتحقيق المساعدة على حل مشكلة المديونية الدولية:

## -إجراءات حكومية متعددة الأطراف :

- مؤسسات دولية تقوم بشراء الديون المصرفية.
- إقامة وتأسيس مؤسسة إقراض يرجع لذا كحل أحنّ للمشكلة عند فشل كل الوسائل الأخرى.

## - تدابير حكومية من الدائنين :

- تقليل العوائق التجارية.
- تخفيض أسعار الفائدة في السوق الدولية.
- ابتعاد الدول الدائنة من زيادات أسعار الفائدة.
- تقديم المعونات الدالية.

## - تدابير حكومية أو إجراءات الحكومات الدائنة :

- تنفيذ بر مج التعديل لصندوق النقد الدولي.
- تقليل القيود على الاستثمار (الأجنبي) المباشر.

## - قيود البنوك بواقع أن يهين للخسارة :

- تقليل معدلات أسعار الفائدة أو إلغاء جزء من أصول الدين.

تبقى إشكالية الديون الخارجية من أخطر وأعقد القضايا التي واجهتها اقتصاديات الدول النامية، فقد انعكست سلبا على عمليات التنمية في معظم هذه البلدان المدينة، التي كانت في الأصل تأمل تحقيق تنميتها المنشودة عن طريق الاعتماد على التمويل الدولي. كما تجدر الإشارة إلى أن معالجة إشكالية تفاقم الديون الخارجية من جذورها تبدأ بالبحث عن الأسباب المحلية الأساسية التي كانت وراء هذه المشكلة، ثم العمل على القضاء عليها. وهذا يعني إعادة النظر في إستراتيجية التنمية التي اتبعتها كل بلد خلال العقود الماضية؛ وتبني إستراتيجية الاعتماد على الذات. تلك الإستراتيجية التي تحقق التنمية الاقتصادية المستقلة والتي تنفي التبعية للخارج بشكل تُوجه فيه الاستثمارات نحو المشاريع الإنتاجية التي تخدم التنمية المنشودة، والتي من شأنها توسيع السوق المحلي وتحقيق رفاهية السكان.